



### التقرير الشهري حول

### الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان والحريات

### في فلسطين خلال شهر أيلول 2016

استمرت الانتهاكات الداخلية خلال شهر أيلول من العام 2016 بوتيرة متفاوتة، يبرز هذا التقرير أهم الانتهاكات التي رصدتها الهيئة، وقد خلصت الهيئة من مجمل ما رصدته من انتهاكات إلى ما يلي:

#### انتهاكات حقوق الإنسان الداخلية

الانتهاك	الشهر السابق آب 2016	الشهر الحالي أيلول 2016	الضفة الغربية	قطاع غزة
حالات الوفاة غير الطبيعية	21	6	4	2
شكاوي حول التعذيب وسوء المعاملة	48	42	16	26
انتهاك الحق في اجراءات قانونية سليمة	39	41	21	20
التوقيف على ذمة المحافظ	2	6	6	0
الاعتداء على الأشخاص من خلال التهديد	4	3	0	3
عدم تنفيذ أو التأخير في تنفيذ الأحكام	14	6	5	1
التوقيف على ذمة الرئيس	0	4	4	0
انتهاكات حرية الرأي والتعبير والإعلام التجمع السلمي	3	7	3	4
الاستيلاء على ممتلكات المواطنين دون حكم قضائي	2	4	4	0

- رصدت الهيئة 6 حالات وفاة غير طبيعية في حين رصدت 21 حالة في الشهر الذي سبقه.

- تلقت الهيئة 22 شكوى حول التعذيب وسوء المعاملة في حين تلقت 48 شكوى في الشهر الذي سبقه.

- تلقت الهيئة 41 شكوى حول انتهاك الحق في اجراءات قانونية عادلة والاحتجاز دون توفر ضمانات المحاكمة العادلة، فيما تلقت 39 شكوى في الشهر الذي سبقه.

- تلقت الهيئة 6 شكاوي حول التوقيف على ذمة المحافظ في الضفة، فيما تلقت شكويين في الشهر الذي سبقه.

- تلقت الهيئة 6 شكاوي حول عدم تنفيذ أو التأخير في تنفيذ أحكام المحاكم، في فيما تلقت 14 شكوى في الشهر الذي سبقه.

- تلقت الهيئة 4 شكاوي حول التوقيف على ذمة الرئيس في حين لم تتلق أي شكوى في الشهر السابق.

- تلقت الهيئة 7 شكاوي حول الاعتداء على حرية الرأي والتعبير والإعلام والتجمع السلمي فيما تلقت 3 شكوى في الشهر السابق.

- تلقت الهيئة 4 شكاوي حول الاستيلاء على ممتلكات المواطنين دون حكم قضائي في حين تلقت شكويين في الشهر السابق.

## تفاصيل الانتهاكات:

### أولاً: انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية.

رصدت الهيئة 6 حالات وفاة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، 4 منها في الضفة الغربية واثنين في قطاع غزة. توزعت على النحو التالي: حالة واحدة وقعت في الضفة الغربية نتيجة فوضى السلاح. 5 حالات وقعت نتيجة عدم اتخاذ احتياطات السلامة العامة، 3 منهما في الضفة الغربية، حالتان في قطاع غزة.

### توضيح لحالات الوفاة:

#### 1. الوفاة نتيجة فوضى السلاح

- بتاريخ 2016/9/28 توفي المواطن (ض. ع) 24 عاماً من مخيم بلاطة بمحافظة نابلس، جراء إصابته بأعيرة نارية في البطن أصابت الكلى والطحال والعمود الفقري، أطلقت عليه من قبل الأجهزة الأمنية في نابلس، ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة، فقد أدخل المواطن المذكور إلى مستشفى ريفديا لإجراء العمليات اللازمة، لكنه فارق الحياة. حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

#### 2. حالات الوفاة بسبب عدم اتخاذ احتياطات السلامة العامة.

- بتاريخ 2016/9/3 توفي المواطن (ن. أ) 23 عاماً من مدينة خانيونس جراء تعرضه لصعقة كهربائية أدت لسقوطه من مكان مرتفع، وذلك أثناء عمله في مدينة حمد السكنية شمال غرب مدينة خانيونس. حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث. النيابة العامة أمرت بعرض الجثة على الطبيب الشرعي لمعرفة أسباب الوفاة، ولم يتبين وجود شبهة جنائية. وتجري مديرية العمل تحقيقاً بالحادث كون المتوفي كان يعمل لدى إحدى شركات المقاولات في المنطقة.

- بتاريخ 2016/9/15 توفيت الطفلة (ر. ج) 7 أعوام من مدينة الخليل جراء إصابته بجروح خطيرة نتيجة سقوطها من على سطح منزل العائلة بتاريخ 2016/9/13. حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2016/9/27 توفي المواطن (م. ع) 30 عاماً من سكان تل الزعتر بمحافظة شمال غزة جراء إصابته بحروق شديدة بتاريخ 2017/9/22، ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فقد أصيب المواطن المذكور بحروق من الدرجة الثالثة، أثناء إصلاحه مولداً للكهرباء الخاص بالمنزل. حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2016/9/28 توفي الطفل (ي. ه) عام ونصف العام من بلدة الظاهرية بمحافظة الخليل. جراء اختناقه نتيجة سقوطه في برميل للمياه بمنزل العائلة. حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث وقد نقل الطفل إلى المستشفى الأهلي بمدينة الخليل.

- بتاريخ 2016/9/30 توفي المواطن (أ. ط) 19 عاماً من مدينة رام الله جراء إصابته بجروح خطيرة نتيجة سقوطه من فوق عمارة سكنية في منطقة بيتونيا بمحافظة رام الله والبيرة. حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث وأكدت أن الشاب فارق الحياة عند وصوله المستشفى نتيجة الإصابة الخطرة التي تعرض لها.

### 3. الإصابة نتيجة فوضى السلاح

بتاريخ 2016/9/28 وعند الساعة الثالثة فجراً أصيب أربعة مواطنين من مخيم بلاطة أثناء تواجدهم في سيارة مع زميلهم الخامس (الذي هرب)، وتبين وجود روايتين متناقضتين من الأمن ومن الأهالي، تقيد رواية الأمن أنه كان تتواجد بالقرب من دوار الغاوي دورية أمن لاحظت سيارة بها عدد من الشباب ويتحدثون بالهاتف. وعندما طلبوا منهم التوقف رفضوا وبدأوا بإطلاق النار على سيارة الأمن. وما كان من الأمن إلا أن أطلق النار بكثافة على السيارة ومن فيها، فأصيب كل من (أ. س) 17 عاماً إصابته في البطن أجريت له عملية جراحية في المستشفى العربي، وهو حالياً في قسم العناية المركزة ووضعه مستقر بشكل عام. و(م. م) إصابته في الظهر ووضعه مستقر، أما (غ. أ) فقد تعرض للإصابة بسبع رصاصات وحالته متوسطة وبعيدة عن الخطر. (الرابع توفي، أنظر حالة الوفاة نتيجة فوضى السلاح ص 2).

أما رواية الأهل فتفيد بأن قوى الأمن استهدفت سيارة المواطنين الذين لم يكونوا مسلحين، وأطلقوا النار عليهم لمجرد رفضهم التوقف، وأطلقوا على من بداخل السيارة بشكل مباشر وليس على إطارات السيارة، وقد أصيب من بداخلها بالعديد من الرصاصات لكثافة إطلاق النار من قبل الأمن.

4. التعذيب أثناء التوقيف - المعاملة القاسية والمهينة. تلقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير 42 شكوى تتعلق بالتعذيب وسوء المعاملة منها 16 شكوى في الضفة الغربية و26 شكوى في قطاع غزة، وقد وردت الشكاوى في الضفة على النحو التالي: 6 شكاوى بحق جهاز الشرطة، 6 شكاوى بحق جهاز الأمن الوقائي، 4 شكاوى بحق جهاز المخابرات العامة. أما في القطاع فقد توزعت الشكاوى على النحو التالي 23 شكوى بحق جهاز الشرطة، شكويان بحق جهاز الأمن الداخلي، وشكوى واحدة بحق إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل.

ثانياً: انتهاك الحق في إجراءات قانونية عادلة ويشمل هذا الحق الاعتقال التعسفي والاعتقال على خلفية سياسية والتوقيف على ذمة المحافظين والتوقيف على ذمة الرئيس.

الاحتجاز التعسفي ولأسباب سياسية. تلقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير في الضفة الغربية 21 شكوى، تركزت حول عدم صحة إجراءات التوقيف، كون توقيف المشتكين كان إما لأسباب سياسية أو توقيفاً تعسفياً. أما في قطاع غزة فقد تلقت الهيئة خلال ذات الشهر 20 شكوى حول الانتهاك المذكور.

أما في مجال التوقيف على ذمة المحافظ، فخلال شهر أيلول 2016 جرى توقيف 6 مواطنين على ذمة المحافظ، وهم على النحو التالي:

1. المواطن (أ. أ) موقوف منذ 2016/8/8 لدى جهاز الأمن الوقائي في أريحا، وخلال فترة توقيفه لم يعرض على الجهات القضائية المختصة علماً أنه تم توقيفه على ذمة محافظ جنين.

2. المواطن (ب. خ) موقوف منذ 2016/8/9 لدى جهاز الأمن الوقائي في جنين وخلال فترة توقيفه لم يعرض على الجهات القضائية المختصة، موقوف على ذمة محافظ جنين.
3. المواطن (أ.ج) موقوف منذ 2016/7/25 لدى جهاز المخابرات العامة في أريحا وخلال فترة توقيفه لم يعرض على الجهات القضائية المختصة، موقوف على ذمة محافظ جنين.
4. المواطن (ع. ش) موقوف منذ 2016/8/17 لدى جهاز الأمن الوقائي في قلقيلية، وخلال فترة توقيفه لم يعرض على الجهات القضائية المختصة، موقوف على ذمة محافظ قلقيلية.
5. المواطن (م.ع) موقوف منذ 2016/8/17 لدى جهاز الأمن الوقائي في قلقيلية، وخلال فترة توقيفه لم يعرض على الجهات القضائية المختصة، موقوف على ذمة محافظ قلقيلية.
6. المواطن (ع. م) موقوف منذ 2016/8/17 لدى جهاز الأمن الوقائي في قلقيلية، وخلال فترة توقيفه لم يعرض على الجهات القضائية المختصة، موقوف على ذمة محافظ قلقيلية.
7. أما التوقيف على ذمة الرئيس: فقد تلقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير 4 شكاوى من مواطنين ادعوا فيها أنه تم توقيفهم على ذمة الرئيس، وهم على النحو التالي:

الرقم	المواطن	الجهة	تاريخ التوقيف	تاريخ الإفراج
1.	(ح. ر)	تم توقيفه من قبل جهاز المخابرات العامة، وموجود الآن عند جهاز الشرطة بمدينة الخليل.	2016/8/4	ما زال موقوفاً
2.	(س.ج)	تم توقيفه لدى المخابرات ومن ثم المباحث العامة ونظارة القلعة وسجن الظاهرية ومن ثم جهاز الأمن الوقائي بالخليل بتاريخ 2016/9/10 وحصل على قرار إفراج من المحكمة بتاريخ 2016/9/6.	2016/7/15	ما زال موقوفاً
3.	(ك. ر)	كان موقوفاً لدى مركز إصلاح الظاهرية والمباحث العامة وحالياً لدى المخابرات العامة بالخليل من تاريخ 2016/9/10، حصل على قرار بالإفراج من محكمة صلح الخليل بتاريخ 2016/9/6	2016/7/20	ما زال موقوفاً
4.	(أ. أ)	جهاز المخابرات قام بتوقيفه ونقل إلى المباحث العامة ومن ثم إلى الوقائي وبعد ذلك إلى الشرطة.	2016/7/26	أفرج عنه بتاريخ 2016/9/26

ثالثاً: الاعتداء على الأشخاص من خلال التهديد:

- بتاريخ 2016/9/1 أفاد المواطن (ح.أ) 41 عاماً من مدينة خانينوس وحسب إفادته للهيئة انه ينتمي لحركة فتح، واحد أعضاء لجنة الإشراف على الانتخابات المحلية المكلف من حركة فتح، وأنه تلقى تهديداً مكتوباً بعنوان "تحذير"، وموقع باسم

"حماة الشرعية"، وضعت في مظروف مغلق أسفل باب منزله، مكتوب عليها اسمه بخط اليد، وقبل الاسم صفة "أيها الخائن للشرعية"، وتصفه (بالخيانة وأنه جزء من حلقات المكر والخيانة التي يقودها الخائن دحلان)، وأنه ضد الشرعية ويعمل على التحريض ضد قرارات الشرعية، وأنهم يمهلونه الفرصة للعودة للشرعية وإلا سيتم الضرب بيد من حديد. المواطن لم يتقدم بشكوى رسمية لدى جهاز الشرطة أو النيابة العامة، واكتفى بإبلاغ الجهات المختصة في اللجنة الاشرافية للانتخابات المحلية في قطاع غزة.

- بتاريخ 2016/9/1 أفاد المواطن (م. أ) 42 عاماً من مدينة خانينوس للهيئة انه وأنه تلقى تهديداً مكتوباً بعنوان "الإنداز الأخير"، وموقعة باسم "فتح الثورة"، وضعت في مظروف أسفل باب منزله، وأفاد وهو يعمل صحافياً في اللجنة الإعلامية لحركة فتح المتعلقة بالانتخابات المحلية، ومراسلاً لوكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية "وفا"، أن الرسالة مطبوعة بواسطة آلة طباعة عبر الكمبيوتر، ومكتوب عليها اسمه بخط اليد، وقبل الاسم صفة الخائن الصغير، وتتهمه بكتابة تقارير لصالح الرئيس عباس والتسبب بمنع أشخاص من الانضمام لقائمة فتح في الانتخابات المحلية، والتسبب بقطع رواتب موظفين من حكومة رام الله، وتتضمن تهديداً له بتكسير يديه، وعقابه سيكون قريباً. المواطن لم يتقدم بشكوى رسمية لدى جهاز الشرطة أو النيابة العامة، وإنما اكتفى بإبلاغ الجهات المختصة في اللجنة الاشرافية للانتخابات المحلية في قطاع غزة.

- بتاريخ 2016/9/2 أفاد المواطن (م. أ) 53 عاماً من مدينة خانينوس يعمل صحافياً في اللجنة الإعلامية لحركة فتح المتعلقة بالانتخابات المحلية، ومراسلاً لوكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية "وفا"، أنه تلقى تهديداً مكتوباً بعنوان "إنداز"، وموقع باسم "فتح الثورة"، وضعت في مظروف أسفل باب منزله، وأفاد أن الرسالة مطبوعة بواسطة آلة طباعة عبر الكمبيوتر، ومكتوب عليها اسمه بخط اليد، وقبل الاسم صفة الخائن وتتهمه بأنه مؤيد للرئيس محمود عباس، وتتهمه بكتابة تقارير لصالح الرئيس عباس والتسبب بمنع أشخاص من الانضمام لقائمة فتح في الانتخابات المحلية، والتسبب بقطع رواتب موظفين من حكومة رام الله، وتتضمن تهديداً بتكسير يديه، وأن عقابه سيكون قريباً. المواطن لم يتقدم بشكوى رسمية لدى جهاز الشرطة أو النيابة العامة، اكتفى بإبلاغ الجهات المختصة في اللجنة الاشرافية للانتخابات المحلية في قطاع غزة.

رابعاً: انتهاكات حرية الرأي والتعبير والإعلام والتجمع السلمي.

- بتاريخ 2016/9/1 وعند الساعة الرابعة والنصف عصراً أوقف جهاز الأمن الداخلي في قطاع غزة المواطن الصحفي (م. ع) 29 عاماً من مدينة غزة يعمل مراسلاً صحافياً في مجال التحقيقات الاستقصائية. ووفقاً لشكواه التي تقدم بها للهيئة، فإن الجهاز قام بتوقيفه ومصادرة هاتفه وجهاز الالبتوب الخاص به على خلفية تعبيره عن رأيه على حسابه الخاص في الفيسبوك ونتيجة عمله الصحفي.

- بتاريخ 2016/9/6 وعند الساعة الـ 12:00 ليلاً أوقف جهاز المباحث العامة في معبر رفح البري المواطنة الصحافية (ن. أ) 25 عاماً من مدينة غزة، ووفقاً للشكوى التي تقدمت بها للهيئة، فإن الجهاز احتجزها خلافاً للقانون واعتدى عليها بتوجيه الألفاظ المهينة والحاطة بالكرامة والاستهزاء بها، وصادر مقتنيات الخاصة على خلفية عملها الصحفي، وأجبرها الجهاز على التوقيع على تعهد يقضي بعدم نشر المواد التي تم تصويرها حول معاناة المواطنين على معبر رفح.

- بتاريخ 2016/9/16 وعقب انتهاء صلاة الجمعة، انطلقت مسيرة دعت لها حركة الجهاد الإسلامي في مدينة جنين من أمام مسجد جنين الكبير باتجاه الدوار الرئيسي بوجود عدد من الصحفيين الذين تم الاعتداء عليهم. وقد أحاط بالمسيرة قوة أمنية مشتركة كبيرة بعضهم باللباس المدني. يشار إلى أن حركة الجهاد الإسلامي دعت للمسيرة نصرة للأسرى المضربين عن الطعام في السجون الإسرائيلية وإحياء لذكرى انتفاضة القدس. ولم تكمل المسيرة مسافة مئة متر حتى وقعت مشادات بين المواطنين والقوة الأمنية، فضت على إثرها القوة الأمنية المسيرة باستخدام القوة. وبرواية شهود عيان تم استخدام الهراوات وقنابل الغاز وغاز الفلفل إضافة إلى إطلاق عيارات نارية في الهواء. وعلى إثر ذلك وقع اعتداء على مواطنين وصحافيين إضافة إلى إصابة عدد من أفراد الأمن.

- تلقت الهيئة خلال شهر 2016/9 شكوى المواطنة (ب. ط) الناطق الإعلامي باسم الشبكة الإعلامية "أنين القيد"، جاء فيها أنه بتاريخ 2016/8/24 احتجز جهاز المخابرات العامة معدات التصوير الخاصة بالشبكة دون أمر قضائي، وتم منعهم من ممارسة عملهم الصحفي.

- بتاريخ 2016/9/18 اعتقل جهاز الأمن الداخلي في قطاع غزة المواطن (م. ج) 57 عاماً من مدينة رفح يعمل في مجال الدعوة الدينية، ووفقاً للشكوى التي تقدم بها ذوو المواطن للهيئة، فإن عناصر من جهاز الأمن الداخلي أوقفوا السيارة التي كانت تقله أثناء عودته لمنزله، وتم احتجازه، ومن ثم إبلاغه أنه موقوف، وتم تحويله إلى مقر جهاز الأمن الداخلي في مدينة غزة. يذكر أن مقاطع فيديو نشرت للداعية المذكور تظهر رأيه في أحد القضايا الدينية المتعلقة بالصحابة الكرام والتي أثارت موجة من وجهات النظر وردود الأفعال عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

- بتاريخ 2016/9/22 أوقف جهاز الأمن الوقائي في مدينة الخليل المواطن (ن. ب) 37 عاماً من مدينة دورا، ووفقاً لإفادة زوجته أنه تم توقيف زوجها على خلفية تعبيره عن رأيه عبر كتاباته على موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك، وقد عرض على النيابة العامة والتي وجهت له تهمة إثارة النعرات الطائفية، وتم الإفراج عنه بتاريخ 2016/9/29.

- بتاريخ 2016/9/22 استدعى جهاز المخابرات العامة في قطاع غزة المواطن الصحفي (ج. أ) 25 عاماً من مدينة غزة، ووفقاً للشكوى التي تقدم بها للهيئة، فإن الجهاز منعه من القيام بعمله الصحفي والمتمثل بتصوير فلم وثائقي.

#### خامساً: الاستيلاء على ممتلكات المواطنين بدون حكم قضائي

- بتاريخ 2016/9/7 أوقف أفراد من جهاز الأمن الوقائي في مدينة دورا المواطن (س. أ) 32 عاماً، ومصادرة جهازه النقال ونقود وأوراق ثبوتية خاصة بمركبته دون تحرير محضر ضبط.

- بتاريخ 2016/8/18 صادر جهاز الأمن الوقائي في يطا جهاز حاسوب محمول من المواطن (ع. ر) 42 عاماً من مدينة يطا وطلب منه مراجعة الجهاز بتاريخ 2016/8/21 ولدى حضوره المقابلة تبين أن استدعاءه على خلفية سياسية.

- بتاريخ 2016/8/28 تحفظ جهاز الأمن الوقائي في الخليل على الحوالة المالية التي وصلت للمواطن (ي. ف) يعمل ومراسلاً صحافياً لوكالة قدس برس في محافظة الخليل، وذلك بعد وصولها إلى الصراف عابدين في الخليل وهي عبارة عن راتبه لشهري 6 و 7 وبتاريخ 2016/9/4 تم إجباره على احضار المبلغ وتسليمه للجهاز وقام أفراد الجهاز بمصادرته دون تحرير محضر ضبط بذلك، وبتاريخ 2016/9/19 تم إعادة المبلغ له.

- بتاريخ 2016/9/21 أوقف جهاز الأمن الوقائي في الخليل المواطن (ر. ب) 27 عاماً من بلدة السموع بمحافظة الخليل بعد أن تم استدعاؤه لمقر الجهاز في الخليل، وبتاريخ 2016/9/22 قام عدد من أفراد الجهاز بتفتيش منزل والده دون ابراز مذكرة تفتيش حيث تم مصادرة جهازي حاسوب محمول دون تحرير محضر ضبط بهما.

سادساً: التأخير والمماطلة في تنفيذ قرارات المحاكم الفلسطينية.

تلقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير 6 شكاوى حول عدم تنفيذ قرارات المحاكم، وهي على النحو التالي:

1. المواطن (ع. س) جرى توقيفه بتاريخ 2016/7/25 لدى جهاز الامن الوقائي في أريحا، وبتاريخ 2016/8/23 صدر قرار عن محكمة بداية أريحا بإخلاء سبيله إلا أن الجهاز لم ينفذ القرار حتى الآن.

2. بتاريخ 2016/7/26 أوقف أفراد من جهاز المخابرات العامة المواطن (أ. أ) 22 عاماً من مدينة الخليل، وبتاريخ 2016/9/6 قررت محكمة صلح الخليل إخلاء سبيله بعد حصوله على البراءة من التهم المنسوبة إليه، وعلى الرغم من صدور قرار المحكمة بإخلاء سبيله إلا أن جهاز المخابرات العامة استمر في توقيفه، وقد علمت الهيئة لاحقاً أنه نقل إلى جهاز الشرطة ومن ثم الأمن الوقائي ومن ثم إلى الشرطة، وأفرج عنه بتاريخ 2016/9/26، كان موقوفاً على ذمة الرئيس.

3. بتاريخ 2016/8/18 أوقف أفراد من جهاز المخابرات العامة في الخليل المواطن (ص. ع) 23 عاماً من مدينة الخليل على خلفية سياسية، وبتاريخ 2016/8/25 قررت محكمة صلح الخليل الإفراج عنه ولم ينفذ القرار. وبتاريخ 2016/9/7 قررت محكمة صلح الخليل الإفراج عنه بالكفالة مرة أخرى، إلا أن جهاز المخابرات ماطل في تنفيذ قرار المحكمة وأفرج عنه بتاريخ 2016/9/8.

4. بتاريخ 2016/7/15 أوقف أفراد من جهاز المخابرات المواطن (س. ج) ومن ثم تم تحويله إلى المباحث العامة ونظارة القلعة في مدينة الخليل ثم إلى سجن الظاهرية، ومن ثم إلى جهاز الأمن الوقائي في الخليل، بتاريخ 2016/9/10. وقد حصل على قرار إفراج من محكمة صلح الخليل بتاريخ 2016/9/6، ومازال موقوفاً لغاية الآن لدى جهاز الأمن الوقائي.

5. المواطن (ك. ر) كان موقوفاً لدى مركز إصلاح الظاهرية والمباحث العامة وحالياً لدى المخابرات العامة بالخليل من تاريخ 2016/9/10، حصل على قرار بالإفراج من محكمة صلح الخليل بتاريخ 2016/9/6، وما زال موقوفاً لغاية الآن.

6. المواطن (م. أ) تم توقيفه بتاريخ 2016/8/14 لدى الشرطة العسكرية التابعة لقوى الأمن الداخلي في قطاع غزة على خلفية نزاع مالي مع آخرين، وبتاريخ 2016/9/8 صدر قرار عن محكمة العدل العليا بقطاع غزة، بإخلاء

سبيله بدون كفالة، استناداً إلى مخالفة اجراءات التوقيف، إلا أن الجهاز لم يلتزم بتنفيذ القرار حتى لحظة إعداد هذا التقرير. أضف إلى ذلك هناك 11 قرار صدرت خلال الشهور والسنوات السابقة ما زالت دون تنفيذ.

تاسعاً: رصد الهيئة للانتهاكات الواقعة على حقون الانسان الفلسطيني في مجال السياسات العامة والعملية التشريعية: أولاً: قرار بقانون صادر عن الرئيس

بتاريخ 2016/9/29 صادق الرئيس على قرار بقانون معدل للقرار بقانون بشأن الضمان الاجتماعي.

ثانياً: قرارات مجلس الوزراء

بتاريخ 2016/9/6. صادق مجلس الوزراء على آلية وخطة عمل ضبط وتنظيم ديون الكهرباء، بهدف إدارة جباية أموال الكهرباء، وآلية ضبط وتوجيه إنفاقها طبقاً للقوانين النافذة، وتوفير الرقابة على كفاءة الجباية وإنشاء معيار حكومي قابل للقياس ملزم لتفعيل كافة مسؤوليات وصلاحيات مراكز المسؤولية الإدارية والمالية في الهيئات المحلية وشركات توزيع الكهرباء لوقف استنزاف المال العام.

بتاريخ 2016/9/22:

1- صادق المجلس على تمديد عمل اللجنة الوطنية لإصلاح وتطوير قطاع التعليم التي يترأسها رئيس الوزراء لمتابعة القضايا التي تم تنفيذها.

2- صادق المجلس على تقرير الشكاوى الحكومي للعام 2015م والمتعلق بالمؤسسات الحكومية.

بتاريخ 2016/9/27

3- قرر المجلس تشكيل لجنة لدراسة وتصويب الأوضاع الادارية والمالية للمؤسسات العامة الفلسطينية، بهدف تعزيز متطلبات الحوكمة وترسيخ مبادئ الحكم الرشيد.

4- صادق المجلس على الخطة الشاملة لتنظيم التحويلات الطبية إلى مزودي الخدمة المعتمدين خارج القطاع العام.

5- صادق المجلس على مشروع قرار بقانون بشأن الضمان الاجتماعي، والتنسيب به إلى السيد الرئيس لإصداره حسب الأصول.

مشاريع قوانين وقرارات معروضة على أجندة مجلس الوزراء

1. مشروع قرار بقانون معدل للقرار بقانون بشأن صندوق إقراض طلبة مؤسسات التعليم العالي في فلسطين.
2. مشروع نظام رؤساء وأعضاء الهيئات المحلية.
3. مشروع نظام إدارة النفايات الخطرة .
4. مشروع نظام جمعيات مستخدمي المياه.

انتهى



